الزمان الحالي لانه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه لقرينة الا
ان يجاب بان المراد يحتاج لقرينته في الدلالة عليه لا في مطلق ع
س وعبر عن ذلك بعبارة اخرى وبتصاحبه اشكال لان اسم الفاعل
حقيقة في الحال وحينئذ فيدل على الزمن الحاضر بلا قرينة فلا
فرق بينه وبين الفعل والجواب ان معنى كونه حقيقة في الحال
انه حقيقة في الحدث الحاصل بالفعل لا في الزمن الحاضر فليس الزمن
معتبرا في مفهومه لكنه لازم مفهومه فانه اذا كان مفهومه الحدث
الحاصل بالفعل فيلزم من الدلالة عليه الدلالة على الزمن الحاضر لانه
لازم لذلك الحدث الحاصل بالفعل وحينئذ فيشكل ايضا لانه دال
على الزمن الحاضر على هذا التقدير والجواب ان المراد الدلالة على احد
الازمنة صريحا واسم الفاعل انما يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا اريد
الدلالة عليه صريحا احتاج القرينة قوله كما الحكم عرض يقبل
القسمة لذاته وايضاحه في محله قوله مفيد للتجدد لان الجزء
الذي هو الزمان معنى وجود اجزائه شيئا فشيئا يقتضي تجدد الكل
قاله في المطول السيد هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل
المركب من الزمان وغيره متجدد بتجدد جزئه الذي هو الزمان
وليس بمقصود فانما المقصود تجدد المسند الذي هو الحدث
وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقا
بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون متجددا حادثا
كضرب زيد وان يكون مستمرا كعلم الله والصواب ان دخول
الزمان الذي من شانه التغير في مفهوم الفعل مؤذن باعتبار التجدد
في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما حينئذ اكثر واعتبار الاقتران
على هذا الوجه اولى وانسب ثم التذييل على اعتبار الحدوث في
المعاني التي هي للافعال على اقترانها بازمنة مخصوصة هو ان اهل
اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكر من الايذان

بيان مناسبة وابداء باعث لا دليل مستقل على المطلوب ولذلك
قال السكاكي الفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان في
مفهومه يؤذن بذلك فتامل واذا استعملت الافعال في الامور
المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات من هذه الحيثية
هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث كما اشار اليه واما ان اريد به التجدد
والتقضي شيئا فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل وضعا
بل يفهم من خصوصية الحدث او اقتضاء المقام وقد يقصد في المضارع
الدوام التجددي وقد سبق تحقيقه انتهى قوله مع افادة التجدد
يطلق التجدد على معنيين احدهما الحصول بعد ان لم يكن والثاني التقضي
شيئا فشيئا فاما المعنى الاول فهو لازم لمعنى الفعل بحسب الوضع
واما الثاني فغير لازم له ولا معتبر في مفهومه حتى اذا اريد منه
لابد له من قرينة لكن قوله لكونه لا غير قار الذات اي لا تجتمع
اجزاؤه في الوجود قد يوهم ان التجدد المعتبر في مفهوم الفعل هو
التجدد بالمعنى الثاني وليس كذلك والجواب ان مراده منه ان هذا الجزء
الذي هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثاني ناسب ان يعتبر التجدد
في الجزء الاخر وهو الحدث لكن لا بالمعنى الثاني بل بالمعنى الاول
وكذا قوله الاتي اي يصدر عنه بعرض الوجود وتناسلها شيئا فشيئا
والحاصل فالملاحظة يدل على ان التجدد المعتبر في الفعل هو التجدد
بالمعنى الثاني مع انه ليس كذلك كما تقرر والجواب ان هذا تفسير
للمراد من الفعل في هذا المقام لا لمعنى الفعل مطلقا فهو تفسير بحسب
المقام لا بحسب الوضع ع س واعلم انما تقرر من افادة الفعل
التجدد يشكل على قولهم ان الجملة الاسمية التي الخبر فيها
مضارع يجوز ان ينطلق للثبوت والاستمرار فان التجدد ينافي
الثبوت والاستمرار والجواب انه يجوز ان يكون المراد انه يفيد
ثبوت التجدد واستمراره فتامل قوله مع افادة التجدد المراد